

المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار

في الضفة الغربية

2006/3/15-14

التوصيات

* توصيات عامة

- ضرورة العمل على إيجاد آليات لتنفيذ توصيات المؤتمر
- ضرورة تطوير توصيات المؤتمر على شكل مشاريع تنموية قابلة للتنفيذ
- الاهتمام بالبرامج والمشروعات المتعلقة بالإقراض والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دور القطاع الخاص وجلب الاستثمار
- عقد ورشات عمل ولقاءات لوضع خيارات وبدائل للتعامل مع الأوضاع والضغوطات الاقتصادية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، ولضرورة بناء اقتصاد وطني فلسطيني لا يعتمد على المساعدات
- يجب إعطاء الأولوية للتنمية البشرية لأنها هي الأساس
- الدعوة إلى عدم التفريط في مدينة القدس الشريف واعتبارها دوماً في خطط التنمية والإعمار، وعدم التخلي عن طابعها العربي الإسلامي وتأكيد دورها في السياحة الفلسطينية
- إرساء مبدأ التكاملية بين مؤسسات القطاع الحكومي (الرسمي) وبين مؤسسات القطاع الأهلي (غير الحكومي) في شتى مناحي التنمية

* الإعمار والبنية التحتية والبيئية

- إشراك المجتمعات والمنظمات المحلية ضمن السياسة الوطنية الشاملة للحفاظ على الموروث الثقافي، وذلك لتحقيق الفائدة الاجتماعية والاقتصادية

- التركيز على مشاريع الموروث الثقافي التي تعود بالفائدة والتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل، وتسويق الموروث الثقافي على المستوى الدولي والعالمي
- الاعتماد على صناعة تطوير البرمجيات في دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني
- التواصل مع الخبراء الفلسطينيين الموجودين في الخارج ودعوتهم للحضور ولو بشكل مؤقت
- دعوة رؤوس الأموال للاستثمار في صناعة تطوير البرمجيات، وبناء الجسور مع الشركات الكبرى في مجال صناعة البرمجيات كي تعمل على فتح فروع في فلسطين
- وجوب الاستثمار في المشاريع الكبيرة اللازمة للبنية التحتية لقطاع الطاقة، خاصة في مجالات التمويل كإقامة مصفاة بترول فلسطينية، وشركات لتوزيع الطاقة وإنتاج الكهرباء
- تطوير ونقل قطاع التشييد والبناء الغير رسمي، والذي يعد من أنشط القطاعات المنتجة في فلسطين، إلى قطاع بناء رسمي ومنافس، بحيث يؤدي إلى تنمية مجتمعية شاملة
- على مؤسسات التخطيط والعامّة الابتعاد عن مشاريع الإسكان التقليدية (مركزية التخطيط والتنفيذ) لصالح إدارة المشاريع
- إقامة شركات وحدات مسبقة الصب تستعمل في إقامة مشاريع سكنية قليلة التكاليف
- الاهتمام بتطوير وتنمية البنى التحتية وخاصة في مجال الطرق والمواصلات، لتسهيل ودعم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ضرورة إصلاح كافة الأضرار الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية في كافة مجالات البنى التحتية
- العمل على تطوير البنية التحتية المؤسساتية وتحسين القدرات البشرية
- تنمية واستغلال موارد مائية جديدة (إعادة الاستخدام)، وضرورة حل إشكالية الصرف الصحي للفضلات والمياه العادمة
- تطوير البنى التحتية لأنظمة التزود بالمياه
- خلق ثقافة مائية لدى الجمهور
- تفعيل المراكز البحثية في مجال المياه والبيئة
- إقامة مشاريع للحصاد المائي
- إقامة وتطوير نظام لجمع النفايات الصلبة والطبية
- إقامة مدافن صحية تحت إشراف وزارة الصحة وسلطة جودة البيئة، واستصدار قوانين نافذة لمنع حرق القمامة المكشوفة

- إقامة برنامج إدارة للنفايات الصلبة وعملية فصل المواد بالتعاون مع السلطة المحلية

* التنمية الاقتصادية

- الحد من التبعية الاقتصادية الإسرائيلية (وذلك على شكل مشاريع توعية)
- إنشاء شركة تسويق زراعي
- زيادة ودعم خدمات الإسناد الزراعي كالتحويل
- وضع خطة زراعية تأخذ في الاعتبار المساحات الموجودة والاحتياجات الزراعية
- رفع من خصائص المزارعين وخدمات الإسناد الزراعي
- تطوير الدعم الخارجي للقطاع الزراعي والعمل على إنشاء مؤسسات تمويل لتشجيع العمل الزراعي
- تطوير نظام الري وتحسين الإدارة، تنظيم عملية التسويق من قبل مؤسسة معينة
- وضع قيود على دخول المنتجات الزراعية الإسرائيلية
- وضع قانون الزراعة موضع التنفيذ بما في ذلك لوائحه الداخلية
- إنشاء مجلس أعلى للزراعة ذي صلاحيات يشارك فيه بالإضافة إلى وزارة الزراعة كل من القطاع الخاص ومراكز البحث العلمي الزراعي والقطاع الأهلي غير الحكومي وغيرها
- وضع خطة وطنية لإنشاء قواعد المعلومات والبيانات الزراعية وتعزيز استخدامها في اتخاذ القرارات ووضع الخطط والسياسات ومراجعتها
- التأكيد على توزيع الأدوار بين الشركاء في التنمية الزراعية المتكاملة وعلى رأسها وضع السياسات والإشراف على تنفيذها من قبل وزارة الزراعة، وتعزيز الدور الاستثماري الإنتاجي للقطاع الخاص، والخدمي التنموي لمنظمات المجتمع المدني
- تشجيع إنشاء مجالس زراعية متخصصة بحضور ومساهمة فاعلة من قبل المزارعين والقطاع الخاص المشارك والمساند للقطاع الزراعي وخاصة في مجال تسويق وتصنيع منتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي.

* التنمية السياسية

- ترسيخ دعائم المؤسسات المقدسية
- ضرورة التركيز على البناء الداخلي والاحتفاظ به

- المشاركة في صياغة القوانين، بحيث تساهم في عملية التنمية الاقتصادية
- العمل على الترويج للقوانين المشجعة للاستثمار في فلسطين
- العمل على تطوير البيئة القانونية السياسية وخاصة تفعيل السلطة القضائية وصيانة استقلالها وتحقيق البت في القضايا المطروحة أمامها بشكل سريع لتحقيق سيادة القانون، كأحد أهم عناصر تحسين ودعم مناخ الاستثمار في فلسطين وترسيخ اقتصاد السوق فيها

* التنمية الإدارية

- إنشاء مركز دراسات استراتيجية يعمل على نشر الوعي الاستراتيجي وتقديم المساعدات اللازمة لأجهزة السلطة والقطاع الخاص في مجال التدريب والدراسات والبحوث المستقبلية

* التنمية الاجتماعية

- دعم ومساندة المرأة في مجالات التنمية البشرية والعملية وتعزيز أدوارها
- تشجيع وتبني فكرة "عمل المرأة عن بُعد" باستخدام التقنيات الإلكترونية
- تحديد الأولويات للعمل مع الأطفال واستهداف الفئات المهمشة والتي بحاجة إلى وضع خطوط توجيهية في المستقبل
- التأكيد على عملية الإشراف على المشاريع والخدمات وأوضاع الأطفال وآليات من أجل ضمان وتوفير إشراف تنموي
- إنشاء مركز مصادر التعليم أسوة بالعديد من الدول العربية الأخرى، والإقلال من الفوارق في إمكانية التعليم
- زيادة مشاركة القطاع الحكومي في عمليات التأهيل للمعاقين
- عمل برامج في مجال التوعية الأسرية والمجتمعية حول الإعاقة وتقبل الإعاقة
- ضرورة وجود تشريعات تدعم تنمية المعاقين، توفير الخدمات الطبية المساندة
- تسهيل حياة المعاقين من حيث السكن والبيئة الطبيعية
- إقامة مراكز ومشاريع تنموية خاصة بقطاع الأطفال
- ضرورة العمل على تطوير وكفاية رياض الأطفال كعملية تحضيرية للتعليم

* التنمية الثقافية

- دعم السياحة الداخلية وعمل برامج توعية
- تشجيع السياحة للمعالم الدينية (الإسلامية والمسيحية)
- إنشاء مراكز أبحاث خاصة بالسياحة
- التواصل مع المغتربين (عن طريق إنشاء مؤسسات تعنى بهذا القطاع)
- التوعية ونشر الثقافة السياحية في المجتمع الفلسطيني والتركيز على دورها في الاقتصاد
- تسويق السياحة الفلسطينية في الخارج عن طريق السفارات
- عدم التخلي عن القدس وطابعها العربي الإسلامي
- تطوير قانون للسياحة والآثار، ووضع سياسة و خطة استراتيجية لذلك
- ضرورة الاهتمام بالتنمية الثقافية كوعاء للتنمية الشاملة خاصة في ظل الحرب الثقافية التي يمارسها الاحتلال للإحلال الثقافي
- ضرورة العمل على وضع برامج لتجميع الشتات الثقافي الفلسطيني
- عقد مؤتمرات دورية تتناول قضايا التعليم والمدارس والمناهج والجامعات
- العمل على إنشاء مراكز أبحاث للدراسات السياحية (أي في القطاع السياحي) القادرة على تقديم المادة العلمية لأسس تنمية الصناعة السياحية وتقديم العون والدعم المادي للباحثين في هذا القطاع وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى في فلسطين
- إدراج مقررات ومناهج تدرس السياحة في المدارس وفي الجامعات الفلسطينية، والتشجيع والدعم على إيجاد المعاهد والكليات التي تدرس السياحة والفندقة